معه ما نقله صاحب المواقف عن الامام الرازي في تضعيف قول المتكلمين من
التعليل القائل لان الحدوث صفة للوجود لان ما هو صفة للوجود على ما اعترف
نفسه هو الحدوث بمعنى مسبوقية الوجود بالعدم لا الحدوث بمعنى الخروج من العدم
الى الوجود ولكن هذا المذكور كلامهم آخر منشؤه ايضا عدم الفرق بين الحدوثين
على ما تحفظ خبرا او قد خلط الفاضل الطوسي ايضا بينهما فيما نقلناه عنه قبيل هذا
من قوله لان علة الحاجة الى الامكان هو الحدوث ولكان المحدث محتاجا في جميع اوقات
وجوده لم يكن للشيخ منها رضا ره وذكر ان الجمع بين المقدمتين المذكورتين
انما يتيسر على ارادة معنى المسبوقية من الحدوث والكلام في المقام المذكور
على ما عرفت فيما تقدم انما هو الحدوث بمعنى الخروج واعلم ان الخلاف في
المقام الثاني بين الحكماء وقدماء المتكلمين فاقحه حرج بذلك الفاضل الطوسي
حيث قال في تلخيص المحصل والقائلون بكون الامكان علة الى الحاجة هم الفلاسفة
والمتأخرون من المتكلمين والقائلون بكون الحدوث علة لها هم الاقدمون
منهم وهذا ايضا مما غفل عنه كثير ممن حسن الظن بشأنه منهم صاحب المواقف
حيث قال فيه قال المتكلمون المحوج هو الحدوث فانه صرح في نسبة القول المذكور
الى عامتهم ومنهم الفاضل الشريف حيث قال في شرحه للمواقف ان مذهب
القدماء ان علة الحاجة هي الامكان ومذهب جمهور المتأخرين انها الحدوث
وحده او مع الغير فانه نسبه كلا من المذهبين الى صاحب الآخر والقول له

عما

عما ذكرنا ان المتأخرين من المتكلمين موافقون في القول بان علة الحاجة هي الامكان
قال الفاضل المذكور في التهذيب الكتاب المذكور ان استدلال المتكلمين على اثبات الصانع
بالامكان تارة وبالحدوث اخرى بناء على ان علة الحاجة عند بعضهم اما الحدوث وحده او الا مكان
مع الحدوث شطرا او شرطا ولولا ما نقول له مما ذكر ليعلم ان الاستدلال بالامكان
على راي المتأخرين من المتكلمين والاستدلال بالحدوث على راي القدماء منهم ثم انه
قد اشتهر فيما بينهم الرد على القائلين بان علة الحاجة هي الحدوث بانه متأخر عن
الوجود فلا يصلح علة لما تتقدم عليه بمراتب قال الفاضل الطوسي الحدوث هو كون
الوجود مسبوقا بالعدم فهو صفة للوجود والصفة متأخرة بالطبع عن موصوفها
والوجود الموصوف به متأخر عن احتياج الاثر اليه في الوجود تأخرا بالطبع والاحتياج
الاثر متأخر عن علته بالذات وجميعها اربع تأخرت اثنان بالطبع واثنان بالذات
وذلك يقتضي امتناع كون الحدوث علة الاحتياج انتهى كلامه والرد المذكور
مردود لانهم لم يريدوا بالعلة في قولهم علة الحاجة الحدوث الثبوت علة كما
وهم فضلاء العقلاء وفساد المقول بان علة ثبوت الحاجة الممكن حدوثه مما
لا يشتبه على من له ادنى تمييز من الصبيان فكيف يجوز ان طائفة جليلة من اعلام الاسلام
ان يتفقوا على ما لا ينبغي ان يصدر عن واحد من عوام الانام بل اراد بها علة الاثبات
والواسطة في التصديق فالمعنى ان حكم العقل على الممكن بالحاجة بملاحظة
حدوثه والعلم بانه حادث ويشهد بهذا شاهدان لا مرد لشهادتهما الاول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 